مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٩٥**

الأربعاء ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ	(الصين)
الاتحاد الروسي	السيد بانكين	
ألمانيا	السيد بيرغر	
البرازيل	السيدة فيوتي	
البرتغال	السيد كابرال	
البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش	
جنوب أفريقيا	السيد لاهير	
غابون	السيد ميسوني	
فرنسا	السيد بون	
كولومبيا	السيد أوسوريو	
لبنان	السيد عساف	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام	
نيجيريا	السيدة أوغوو	
الهند	السيد هارديب سينغ بوري	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو	

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثاني والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2011/72)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الوقوف حدادا على أرواح ضحايا الزلزال وأمواج تسونامي في اليابان

الرئيس (تكلم بالصينية): ضرب اليابان مؤخرا زلزال قوي وأمواج تسونامي عاتية، مما أسفر عن إصابات وخسائر في الأرواح وأضرار كبيرة في الممتلكات. وأود، في بداية جلسة اليوم، أن أطلب، بالنيابة عن أعضاء المجلس، من جميع الحاضرين في قاعة المجلس الآن أن يقفوا ويلتزموا الصمت لمدة دقيقة. ونعرب عن تعازينا لأقارب ضحايا الزلزال المدمر وأمواج التسونامي الجارفة، فضلا عن تعاطفنا العميق مع حكومة وشعب اليابان وتعازينا لهما.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثاني والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2011/72)

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أود أن أدعو ممثل ليبريا للاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيدة إلين مارغريته لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن الداخلي، أدعو الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين، رئيس تشكيلة ليبريا بلجنة بناء السلام والممثل الدائم للأردن، للاشتراك في هذه الجلسة.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/72، التي تتضمن التقرير المرحلي الثاني والعشرين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لوي.

السيدة لوي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم التقرير المرحلي الثاني والعشرين (S/2011/72) للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ونظرا لازدحام جدول أعمال المجلس، سأعمد إلى الإيجاز في ملاحظاتي. وسيوزَّع النص الكامل لبياني على أعضاء المجلس.

لقد أكملت ليبريا عملية تسجيل الناخبين في ١٢ شباط/فبراير. وجرت العملية بصورة جيدة، ولم تصاحبها أي حوادث أمنية كبيرة أو تحديات لوجستية معوِّقة. ووفرت الشرطة الوطنية الليبرية الأمن الثابت في أماكن تخزين المواد، وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة، قامت بزيادة الدوريات المسيَّرة إلى مراكز تسجيل الناخبين. بيد أنه كانت هناك بعض المخاوف، من بينها تقارير أفادت بأن بعض الطامحين في المشاركة السياسية قاموا بنقل مؤيديهم للتسجيل في مراكز غير تلك الموجودة في أماكن سكناهم، كما وردت تقارير عن محاولات للتسجيل المتعدد، وتسجيل لرعايا أجانب. ومع ذلك، لم تكن هذه من الخطورة بحيث تنال من العملية. إن بساطة الإمكانات اللوجستية تجعل من الصعب التصويت بنجاح مرتين في يوم الانتخابات.

ومن المشجع أنه أمكن جمع ١,٧٩ مليون استمارة تسجيل، ما يمثل ٨٩ في المائة من العدد المقدر للناخبين المؤهلين للتصويت في الانتخابات – ويشكل ذلك زيادة

تقارب ٣٠ في المائة مقارنة بـ ١,٣ مليون شخص سجلوا عام ٢٠٠٥.

وقدمت بعثة الأمم المتحدة مساعدة محددة الأهداف ودعماً لوجستياً عن طريق نقل مواد التسجيل جواً من وإلى المواقع التي يتعذر الوصول إليها براً. وأود أن أشير إلى حماستي البالغة لأن اللجنة الوطنية للانتخابات وغيرها من المؤسسات الوطنية قد تمكنت من زيادة قدراتها اللوجستية إلى الحد الأقصى ونجحت في الانتشار في معظم المخازن الـ ١٩ وفي جميع مراكز التسجيل.

وسوف تُستخدم الدروس المستفادة من هذه العملية في التخطيط للاستفتاء وللانتخابات العامة في وقت لاحق هذا العام. بيد أن التحديات التي تنطوي عليها تلك ستكون أكبر بكثير، لأنها سوف تكون أحداثاً يجري تنظيمها في يوم واحد، وستتعقد العلميات اللوجستية جراء موسم الأمطار الغزيرة في ليبريا.

ومن حيث تمويل الميزانية الانتخابية البالغة ٤٧ مليون دولار، فقد كانت الاستجابة إيجابية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة قدرها ٤ ملايين دولار في الصندوق المشترك للتبرعات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأدعو الجهات المانحة للمساعدة في سد تلك الفجوة.

ولا يمكن أن أبالغ في التشديد على أهمية إجراء انتخابات ناجحة وتنفيذ عملية انتقال سلمية بعد الانتخابات لتوطيد التقدم المحرز في ليبريا. وسيمثل ضمان بيئة مواتية للمناقشة السياسة السليمة والمنافسة نجاحا كبيرا. ولجنة الانتخابات الوطنية تتحمل مسؤولية رئيسية بهذا الخصوص. ويجب عليها أن تحافظ على استقلالها وموضوعيتها من أجل غرس الثقة في العملية الانتخابية. ومن المرجح أن يحمى وطيس المناقشة السياسية، حيث جرى بالفعل تقديم العديد من الطعون القضائية ذات الصلة بالانتخابات. ولذلك، سأواصل تشجيع جميع الأطراف السياسية الفاعلة على التعبير عن أفكارها، ولكن مع القيام بذلك بطريقة لا تقوض الثقة في النظام الديمقراطي، وبعثة الأمم المتحدة ستواصل مساعيها الحميدة الحيادية في هذا الصدد.

وعلى نحو ما هو مطلوب في القرار ١٩٣٨ (٢٠١٠)، جرى تنقيح النقاط المرجعية لتوطيد البعثة وتقليصها تدريجيا وانسحابها لإنشاء مجموعة من النقاط المرجعية للمرحلة الانتقالية. وهي تركز على المجالات الأساسية التي تعتبر حيوية لعملية تسليم بعثة الأمم المتحدة المسؤوليات الأمنية للحكومة. وهي تحدد أيضا المجالات السياقية التي جرى تحديدها باعتبارها عنصرا أساسيا لاستقرار ليبريا في الأجل الطويل، بما في ذلك طائفة القدرات المؤسسية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع في ليبريا.

والعمل من أجل التخطيط لنقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة إلى حكومة ليبريا يجري على قدم وساق، ومما يثلج صدري التزام الفريق العامل المشترك بين بعثة الأمم المتحدة والحكومة والمعني بالعملية الانتقالية. غير أن العملية بينت أيضا حجم التحديات التي مازال قطاع الأمن في ليبريا يواجهها، وخاصة فيما يتعلق باللوجستيات والاتصالات وقدرات الشرطة ودائرة الهجرة على التنقل. ومن المهم بشكل حاسم استمرار المشاركة والمساعدة الدوليتين في العملية.

وإدراج ليبريا في جدول أعمال لجنة بناء السلام وقرار الحكومة باختيار إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والمصالحة الوطنية باعتبارها أولويات في إطار اللجنة، يمثلان فرصة كبيرة في ليبريا. وسيقدم الأمير زيد، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لليبريا، إحاطة إعلامية للمجلس بشأن الاستنتاجات التي خرج بها من الزيارتين اللتين قام بهما مؤخرا إلى ليبريا.

ومنذ صدور التقرير، حدثت زيادة كبيرة في التركيز على حدود ليبريا مع كوت ديفوار. وخلال أول ثلاثة أشهر تقريبا من الأزمة في كوت ديفوار، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ لاجئ في ليبريا. غير أنه خلال الأيام الثمانية عشر الماضية وحدها، يُقدر أن ٥٠ ٠٠٠ لاجئ آخر على الأقل عبروا إلى داخل البلد. وقد أنهك تدفق اللاجئين موارد المجتمعات المحلية المضيفة السخية التي كانت تعيش بالفعل في ظل ظروف صعبة ويشكل ضعف الهياكل الأساسية وعدم كفاية الموارد تحديات ضخمة للاستجابة الإنسانية.

وقد أُطلق نداء إنساني عاجل في كانون الثاني/يناير من أجل ليبريا لجمع ٥٥ مليون دولار لتغطية تدفق ٥٠ ٠٠٠ لاجئ. ولدينا الآن أكثر من ٩٠ ٠٠٠ لاجئ، والتدفق مستمر. ويجري تنقيح النداء الأصلي ليعبر عن زيادة الأعداد، وأنا لا يمكنني أن أشدد بما فيه الكفاية على ضرورة أن تكون هناك استجابة أكثر سخاء بكثير لهذا النداء.

وإلى جانب التحديات الإنسانية، فإن الحالة تثير شواغل أمنية. وقد زادت بعثة الأمم المتحدة والمؤسسات الأمنية الحكومية وجودهما ودورياتهما على طول الحدود، غير أنه ثبت أن ضمان تغطية جميع المناطق الضعيفة على الحدود التي يتجاوز طولها ٧٠٠ كيلومتر والسهلة الاختراق جدا أمر يفوق طاقتهما. كما أبرزت هذه العمليات بوضوح الفجوات في قدرات الأجهزة الأمنية. والجهود التي تبذلها وحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة ودائرة الهجرة لتعزيز وجودهما في المناطق الرئيسية كثيرا ما تصاب بالشلل بسبب أوجه القصور في المعدات الأساسية وفي اللوجستيات.

منذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمتها للمجلس (انظر S/PV.6379)، أصبحت البيئة السياسية والأمنية في ليبريا أكثر تعقيدا. والجدول الزمني للانتخابات ليس وحده الذي يظهر للعيان بوضوح، ولكن الحالة على طول حدود ليبريا مع كوت ديفوار تتطلب رصدا وثيقا للتداعيات الأمنية المحتملة. وليبريا اليوم أقوى بكثير مما كانت عليه قبل ثماني سنوات عندما وصلت بعثة الأمم المتحدة إلى الميدان. ومع ذلك، ينبغي ألا ننظر إلى هذه السنوات الثماني من السلام المستمر باعتبارها أمرا مفروغا منه، وستكون هناك حاجة إلى استمرار وزيادة المشاركة الدولية.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي من دون الإعراب عن الامتنان لجميع البلدان المساهمة معنا بقوات وبشرطة. فهي توفر لنا الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتنا. ومازلت أعطي الأولوية لرفاه ورعاية قواتنا وأفراد شرطتنا، وأحث البلدان المساهمة بقوات وبشرطة على مواصلة تقديم الدعم لنا من خلال تنظيم برامج تدريب دورية ومحسنة قبل الانتشار والقيام بعمليات تفتيش داخل البعثة. كما أنني أعلق أهمية كبيرة على الامتثال الصارم لسياسة الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وأود أن أحث البلدان المساهمة مرة أخرى على ضمان متابعة التحقيقات والإجراءات على وجه السرعة وإبلاغ البعثة بها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة لوي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسمو الأمير زيد.

الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم هذه الإحاطة الإعلامية بصفتي رئيس التشكيلة المخصصة لليبريا والتابعة للجنة بناء السلام، وأن أنضم إلى الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبريا ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، سعادة السيدة إلين مارغريته لوي. ونظرا لارتباطي الحالي مع ليبريا، أود أيضا أن أشيد علنا بالقيادة الرائعة للممثلة الخاصة للأمين العام في جميع المجالات التي تتعلق بعمل بعثة الأمم المتحدة – وما من

شخص قابلته في ليبريا إلا ويتفق مع هذا التقييم – وأن أقر بالجودة والكفاءة العاليتين جدا لنائبيها، وكذلك بالإسهامات العظيمة لقائد قوة البعثة ومفوض شرطة الأمم المتحدة. كما تُذكرني كل زيارة أقوم بها إلى الميدان بالمواهب الاستثنائية لموظفي الأمم المتحدة، وأجد نفسي دائما في موقف من لا تتوفر لديه المعرفة الكافية أبدا.

وأود أيضا، سيدي الرئيس، بعد التلطف بمنحنا إذنكم، أن أذكر علانية ما قلته للمجلس في لقاء خاص في مناسبة سابقة. إن مما أعتبره مشجعا بشأن مستقبل ليبريا العدد الكبير من المسؤولين والشخصيات العامة الموهوبين والملتزمين من أعلى مستويات الحكومة مرورا بالمقاطعات ووصولا إلى مستوى المحليات؛ ومن السلطة القضائية والبرلمان إلى اللجان المستقلة؛ وفي الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس؛ وفي المجتمع المدني والديني، وفي وسائط الإعلام. ولقد قمت بزيارتين إلى ليبريا وتعلمت الكثير جدا منهما.

وقبل التركيز على العرض الذي سأقدمه، أود أولا أن أعرب عن تأييدي التام لما قالته الممثلة الخاصة فيما يتعلق باللاجئين الإيفواريين. ففي ١٩ شباط/فبراير، زرت سانيكيلي في مقاطعة نيمبا – المقاطعة الأشد تضررا – وتكلمت مع كل من ممثلي المقاطعة والمسؤولين الليبريين الكبار الذين كانوا معي. ومن خلال كلامي معهم جميعا، أدركت تماما كيف يمكن للحالة الأمنية أن تتدهور سريعا إما نتيجة أي زيادة أخرى في عدد اللاجئين الإيفواريين أو إذا لم تُقدم أي مساعدة للسلطات الليبرية – في شكل وسائل نقل واتصالات – لإدارة هذه الحالة الدقيقة القائمة حاليا.

وأثناء وجودي في سانيكيلي، التقيت أيضا مع عدد من الزعماء التقليديين لمعرفة الآليات التقليدية البديلة التي يستخدمونها للتعامل مع المنازعات على الأراضي. ويعتقد كثير من المراقبين، فضلا عن مسؤولين داخل وخارج ليبريا، أن تسوية المنازعات العديدة على الأراضي، كتدبير له الأولوية وبالاقتران مع غيره من التدابير مثل استخدام مناقشات ”الاعتراف والمغفرة“ وبرامج تشغيل الشباب والاحتفالات بتخليد ذكرى الماضي – سيكون كافيا لقيادة البلاد نحو المصالحة الوطنية.

غير أن الأمر الذي اتضح لي في سياق مناقشاتي مع هؤلاء الزعماء التقليديين، هو إلى أي مدى تتجاوز مشاكل ليبريا تسوية المنازعات على الأراضي. ولئن كان من الصحيح بلا شك أن تسوية المنازعات على الأراضي ستقطع بالفعل شوطا طويلا نحو تخفيف حدة المشاعر المريرة المستمرة بين الطائفتين الرئيسيتين في البلد، فإنها لن تزيل هذه المشاعر. وأدت المنازعات على الأراضي فحسب إلى تأجيج المشاعر القائمة بالفعل منذ فترة طويلة؛ لكنها ليست السبب فيها بتاتا. وآلية ”الاعتراف والمغفرة“ ليست أساسا كافيا للتعامل مع الروايات التاريخية المتضاربة أيضا. بل هي وسيلة لحل المنازعات الثابتة، يثق الليبريون فيها ثقة كبيرة وقد حققت نجاحا كبيرا، ولكنها بصفة عامة لا تعمل بشكل جيد إلا عندما تنشأ الأزمة أو المشكلة التالية أو عندما ينشب نزاع آخر. ولو كانت كافية للتعامل مع مشاعر الاستياء الأعمق، لكانت ليبريا قد جنبت نفسها الاضطرابات التي عانت منها على مدار ٣٠ عاما.

والمطلوب هو إيجاد أساس راسخ في شكل رواية تاريخية واحدة وموحدة. وقد اقترحت لجنة الحقيقة والمصالحة إنشاء لجنة تاريخية، وأعتقد أن ذلك ينبغي أن يكون محور بناء ذاكرة وطنية موحدة والخطوة الأولى في هذا السبيل. ووافقت الحكومة، وهو أمر جدير بالثناء، على هذا الاقتراح ولكنها طلبت من وزارة التعليم القيام بهذا النشاط. غير أنني، وبكل احترام، أعتقد أن الأمر يتطلب التعامل معه على

مستوى أعلى من ذلك بكثير، وسأستمر في مناقشة هذا الأمر وغيره من المسائل المتصلة بالمصالحة الوطنية مع السلطات الليبرية في الوقت المناسب، بما في ذلك إنشاء قسم محفوظات لإيداع جميع وثائق الدولة وحفظها.

وبمجرد إنشاء ذاكرة، فإن آلية ''الاعتراف والمغفرة'' ستكون ذات مغزى أكبر باعتبارها أداة للمصالحة الوطنية، ومن المأمول أن توفر أيضا محفلا لتصفية الحسابات، التي تمثل بشيرا بتحقيق المصالحة. وعند وضع برنامج مصمم جيدا لتشغيل الشباب، فإن الأسس لتحقيق سلام دائم ستكون بالقطع آمنة بقدر أكبر. وأود أن أضيف أننا ما زلنا بانتظار تقييم البنك الدولي لبرنامجه لتوظيف الشباب قبل الموافقة على المشروع التجريبي، على النحو المنصوص عليه في بيان التقييم المتبادل.

وعندما كنت في سانيكيلي، زرت أيضا محكمة دائرة جددتها الأمم المتحدة مؤخرا. وأثناء التكلم مع قاض حسن الانتباه كان يترأس جلسة معينة في ذلك اليوم، استرعى انتباهي أنه بينما تمثل جميع القضايا المعروضة على محكمة الدائرة محاكمات بمشاركة هيئات محلفين – ما لم يطلب محامي الدفاع خلاف ذلك – فإنه لا توجد أموال لفصل أو عزل هيئة المحلفين عن أي تأثير خارجي، وأن معظم المحاكمات على ذلك المستوى في ليبريا، إن لم يكن جميعها تقريبا، تعاني من هذا النقص. وعليه فإن المحصلة النهائية واضحة: النظام القضائي لا يزال عرضة للغاية لتلوث محتمل. والسلطات الليبرية تدرك ذلك جيدا، بطبيعة الحال، ويفترض أن لجنة إصلاح القوانين، التي يبدو أن أعضاءها قديرون للغاية، قد شرعت الآن في صياغة قانون جديد للمحلفين بالتعاون مع وزارة العدل.

وأنا أثير هذه النقطة للتشديد على هشاشة النظام القضائي بعد سنوات طويلة من الصراع وعدم الاستقرار. والحكومة ملتزمة بدرجة كبيرة جدا بتوفير الخدمات القضائية في المناطق خارج مونروفيا، ولكن يجب عليها توخي الحرص لكي لا تصدر نظاما معطلا، من نواح كثيرة. ويجب على السلطات، على سبيل المثال، أن تنشئ، بشيء من الاستعجال، نظاما لتتبع القضايا. وفي لقاءاتي مع وزير العدل القدير للغاية، علمت أن هناك أيضا خططا لصياغة قانون لحماية الشهود وقانون يوسع الاختصاص الموضوعي لمحاكم الصلح، حيثما كان ذلك ممكنا. ويتعين دعم هذه الخطوات، وخصوصا بالنظر إلى إحراز تقدم حاليا في إنشاء المركز الأول – من إجمالي خمسة مراكز للأمن والعدالة – في غبانغا، وهو مشروع توفرت له بالفعل دفعة أولية من الأموال من صندوق بناء السلام. وأتوقع أن يكون قد جرى تشييد العديد من المباني داخل المركز بحلول موعد زيارة التشكيلة لليبريا في حزيران/يونيه المقبل.

من الأمور التي ما زالت تمثل مصدر قلق كبير لي أن الجهود التي يبذلها الليبريون لإعادة بناء نظامهم القضائي ستتطلب وقتا طويلا، وبالتالي فإن النظام نفسه من المرجح أن يظل ضعيفا وقابلا للاختراق في الأجل القصير. غير أن هناك فكرة يجري الترويج لها داخل الحكومة الليبرية وقد أثارت بعض الاهتمام – لكنني أسارع بالإشارة إلى أنها لا تزال في مهدها – وهي تركز على إنشاء محاكم خاصة للجرائم الاقتصادية الخطيرة مع احتمال إنشاء قوة شرطة متخصصة لها. وبالنظر إلى التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ليبريا وغيرها من بلدان المنطقة دون الإقليمية، أعتقد أن هذه فكرة تستحق الدراسة بمزيد من التفصيل مع حكومة ليبريا.

وكقاعدة عامة، فإن النهج الذي أرى أنه يتعين على لجنة بناء السلام اعتماده يتمثل في أن نأخذ بالأفكار الممتازة التي يقدمها المسؤولون الليبريون أنفسهم، مثل إنشاء المركز أو إنشاء لجنة تاريخية أو إنشاء محاكم خاصة للجرائم

الاقتصادية الخطيرة، وأن نستكشف معهم الطريقة التي يمكن أن نساعدهم بها على النحو الأفضل.

وأخيرا، وقبل أخر زيارة لي لليبريا، كنت قد أجريت مناقشات مفيدة للغاية في واشنطن، العاصمة، مع مسؤولين من وزارة الدفاع في الولايات المتحدة ومن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، بما في ذلك من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. والتقيت أيضا مع الأطراف الدولية الفاعلة من المجتمع المدني العاملة في ليبريا وعقدت اجتماعات مفيدة جدا مع مسؤولي البنك الدولي. كما أجريت محادثات في بروكسل مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي المشاركين في العمل بشأن ليبريا وقد أعجبت كثيرا بآرائهم المستنيرة. وهنا في نيويورك، كانت لقاءاتي مع مسؤولي المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية مفيدة للغاية جميعها. وفي كل تلك المناقشات، أثلج صدري أنني اكتشفت وجود تقارب في الآراء: إننا جميعا نتعجب من كم الإنجازات التي حققتها ليبريا منذ انتهاء القتال في عام ٢٠٠٣، ولكن الجميع يدركون تماما مدى جسامة التحديات التي ما زالت تواجه ليبريا، وأننا لا نأخذ شيئا باعتباره أمرا مفروغا منه في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليبريا.

السيدة كامارا (ليبريا) (تكلمت بالإنكليزية): إنني ممتنة لمنحي هذه الفرصة للإدلاء بهذا البيان المقتضب فيما يستعد المجلس للنظر في التقرير المرحلي الثاني والعشرين عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2011/72). وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبريا، السيدة إلين مارغريت لوي، وإلى الأمير زيد على عرضيهما الثاقبين. وتقدر حكومة بلدي الخدمات التي تتسم بالالتزام التي تقدمها هاتان الشخصيتان البارزتان لليبريا، وخاصة إسهامات كل منهما في عملية بناء السلام وتوطيد السلام في ليبريا.

كما أود أن أشكر الأمين العام والمجلس والرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بهم وبقية المجتمع الدولي على دعمهم الثابت لليبريا. وفي الواقع، فإن العديد من الحكومات التي تمثلونها، أنتم أعضاء المجلس، بما في ذلك أنتم، سيدي الرئيس، – تواصل تقديم دعم قيم من أجل إنعاش ليبريا. والسبيل الوحيد لكي يتمكن الليبريون حقا من تصور إحلال السلام والاستقرار الدائمين وتحقيق نمو منصف وتنمية هو من خلال هذا المزيج من الجهود العالمية في إطار الأمم المتحدة والشراكات الثنائية القوية والالتزام الثابت لحكومة ليبريا.

عندما تولت الحكومة الحالية، بقيادة الرئيسة إلين جونسون – سيرليف، مسؤولياتها في عام ٢٠٠٦، كانت الحالة في ليبريا متردية حقا. وقد تحققت مكاسب كبيرة منذ ذلك الحين. ومن جوانب معينة، حققت ليبريا بعض الأهداف في زمن قياسي. غير أنه في مجالات أخرى، لم يرق التقدم إلى مستوى التوقعات ولا تزال هناك تحديات كثيرة. ويقدم التقرير قيد النظر اليوم صورة متوازنة للتقدم المحرز والقيود وأوجه الضعف العام والثغرات الأساسية. ويؤكد، في الواقع، أن ليبريا ما زال أمامها شوط يتعين عليها أن تقطعه.

ومما يدعم الطلب الذي قدمته ليبريا في أيار/مايو من العام الماضي لإدراجها في جدول أعمال لجنة بناء السلام إقرارها بتلك الثغرات الأساسية وتصميمها على التصدي لها. ويتيح عمل اللجنة مع ليبريا منبرا وإطارا لتسريع العمل في المجالات ذات الأولوية المتمثلة في سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية، وهي مجالات ترتبط ارتباطا وثيقا بالنقاط المرجعية لبعثة الأمم المتحدة واستراتيجيتها

الانتقالية. وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن تكون الأنشطة على المسارين متزامنة بدقة وأن يجري الاسترشاد عند اتخاذ القرارات بالواقع في الميدان.

وقد وصلت ليبريا إلى نقطة تحول حاسمة. وهي حاسمة لأن الليبريين سيذهبون إلى صناديق الاقتراع، في غضون شهور قليلة، لاختيار قادتهم في ثاني انتخابات يشهدها البلد بعد انتهاء الصراع. وهذه العملية حاسمة، لأنها ستكون بمثابة اختبار للالتزام بالحكم الديمقراطي وللقدرة على إدارة العمليات الديمقراطية بطريقة سلمية.

وفي خضم هذا الانشغال بالانتخابات الوطنية، فإن التطورات في كوت ديفوار المجاورة والآثار غير المباشرة لاستمرار تدفق اللاجئين على ليبريا يثيران قلقا بالغا. وهذه التطورات لا تشكل تحديات أمنية فحسب، كما ذكرت الممثلة الخاصة في وقت سابق، وإنما تفرض عبئا ثقيلا على حكومة وشعب مواردهما محدودة للغاية بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة العابرة للحدود تزيد من ضعف البلد وتشكل مخاطر قد تزعزع الاستقرار.

ونود أن نحث المجتمع الدولي على مواصلة التركيز الحاسم على الأزمة المتصاعدة في البلد الشقيق كوت ديفوار، لأننا نخشى أن يؤدي الفشل في حل المأزق إلى تقويض المكاسب التي تحققت، ليس فقط في ليبريا، بل أيضا في المنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا.

ونطلب منكم، سيدي الرئيس، ومن أعضاء المجلس، ألا تسمحوا للحالتين في ليبريا وكوت ديفوار أن تصبحا من الأزمات الإنسانية المنسية. وهناك حاجة ماسة إلى الموارد لتمكين مجتمع المساعدات الإنسانية وحكومة ليبريا من إعداد استجابة فعالة للاحتياجات المتزايدة في مجال الحماية للذين شُرِّدوا داخليا وخارجيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.